

* أنطوان شلحت

تجريم الفلسطينيين سياسة إسرائيلية

بالتزامن مع كتابة هذا التقرير (أواخر شباط / فبراير ٢٠١٦)، طرأ تصعيد على السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطيني ٤٨، إلى درجة التجريم السياسي حيال أحد مركبات القائمة [العربية] المشتركة، وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية الاجتماع الذي عقده أعضاء الكنيسة من هذا الحزب مع عائلات فلسطينيين في القدس الشرقية، والذي جرى خلاله التداول بشأن السبل الكفيلة بتحرير جثامين أبنائهم الذين قُتلوا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية في أثناء تنفيذهم عمليات ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين، والتي قامت إسرائيل باحتجازها.

هذا التجريم لا يمكن تناوله بمنأى عن سياق "التقدير" الإسرائيلي الرسمي والإعلامي بشأن محفّزات الهبة الشعبية الفلسطينية. فعلى نحو رئيسي، يشار في هذا "التقدير" إلى أن أغلبية المشاركين في عمليات المقاومة ليست جزءاً من بنية تحتية منظمة، وإنما هي شبان مستقلون دفعهم إلى التحرك سببان مباشران: الأول، اتهامات الحركة الإسلامية في إسرائيل (الجناح الشمالي) والسلطة الفلسطينية بأن إسرائيل تعمل على تغيير "الوضع القائم" في الحرم القدسي الشريف؛ الثاني، الغضب بسبب جريمة مقتل عائلة دوابشة في قرية دوما (نابلس) في آب / أغسطس ٢٠١٥، والتي تلكأت أجهزة الأمن الإسرائيلية في اعتقال مرتكبيها اليهود (فقط في ٣/١٢/٢٠١٥ سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشر نبأ قيام أجهزة الأمن باعتقال عدد من الشبان اليهود للاشتباه في ارتكابهم جريمة إحراق منزل عائلة دوابشة، واعتداءات إرهابية أخرى أيضاً).

وإذا ما شئنا أن نحدد نقطة زمنية تُعدّ مفصلية في هذا الشأن، فسندري أنها تقع في ٢/١/٢٠١٦، عندما وقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في موقع عملية إطلاق نار في تل أبيب قام بها فلسطيني من منطقة المثلث، وألقى خطاباً أعدّه مسبقاً دعا فيه "المواطنين العرب" إلى أن يختاروا بين "ولائهم لدولة إسرائيل" وبين انتمائهم إلى الشعب الفلسطيني، وإلا - كما أوضح - سيتم التعامل معهم كأعداء للدولة داخل الدولة، أي كطابور خامس. وأكد مطلون في حينه أن فحوى ما قاله نتنياهو هو: إمّا أن توافقوا على التخلي عن هوياتكم الخاصة، وإمّا تحزموا أمتعتكم.

ولفت بعض آخر إلى أن نهج "العدو في الداخل" كان ميزة تحذير نتنياهو في أثناء انتخابات

الكنيست، من "العرب الذين يتدفقون بجمعهم إلى صناديق الاقتراع"، معيداً إلى الأذهان أن هذا التحذير انطوى على فكرة أن معدل التصويت العالي للجمهور العربي في الانتخابات، هو في واقع الأمر، في رأي رئيس الحكومة، "جريمة ضد دولة إسرائيل".

دولة ديمقراطية بشروط يمينية!

لكن الأمر لا يقتصر على هذا الهجوم الكلامي ضد الفلسطينيين في الداخل، بل يتعداه أيضاً إلى تشريع مزيد من القوانين التي تفضي إلى تكريس إسرائيل دولة يهودية بلا أي قيد أو شرط، ودولة ديمقراطية بشروط، كما قال أستاذ جامعي إسرائيلي تعقيباً على طرح الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون يقضي بتعليق عمل أعضاء كنيست يقومون بالتحريض على الإرهاب أو العنصرية، أو ينكرون وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، شرط أن تؤيد هذا الإجراء أغلبية تسعين عضواً، والذي بات يُعرف باسم "قانون الإقصاء" (أفيعاد كلاينبرغ، "قانون الإقصاء: وداعاً للديمقراطية"، "يديعوت أحرונوت"، ٢٠١٦/٣/٢).

وقد صادقت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست على مشروع هذا القانون في ٢٩/٢/٢٠١٦، تمهيداً لإقراره نهائياً في إجراء سريع، وسط تقديرات متطابقة بأنه يسعى لإبعاد الأعضاء العرب عن الكنيست.

وتوازي طرح مشروع هذا القانون مع طرح مشاريع قوانين أخرى، واتخاذ إجراءات تهدف إلى إسكات أي أصوات معارضة لسلطة اليمين.

وكان أبرز مشاريع القوانين هذه، مشروع القانون المعروف بـ "قانون الشفافية" الذي صادق الكنيست عليه (بالقراءة الأولى) في ٨ شباط / فبراير ٢٠١٦، وطرحته وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد ("البيت اليهودي")، والذي يلزم جمعيات تتلقى معظم تمويلها من دول أو منظمات أجنبية بأن تذكر ذلك في تقاريرها ووثائقها الرسمية كافة. وأكد معارضو مشروع القانون أنه يهدف أساساً إلى المساس بجمعيات يسارية تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المحتلة. وكانت "اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين" (برئاسة شاكيد نفسها) أقرت مشروع القانون في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، وذلك بإجماع أعضائها الوزراء الـ ١٢ كلهم، بينما لم يكن حاضراً في الجلسة إياها سوى اثنين منهم فقط: أيليت شاكيد (رئيسة اللجنة) وزئيف إلكين (الليكود). أما الوزراء العشرة الآخرون أعضاء اللجنة، فصوتوا مؤيدين مشروع القانون، من دون إجراء أي نقاش أو بحث بشأنه.

ويستند "قانون الجمعيات" إلى معطيات قامت بجمعها منظمة "إم ترسو" (إذا أردتم) اليمينية، وتبين منها - بحسب ما تدعي - أن "حكومات أجنبية كانت ضالعة في تمويل منظمات إسرائيلية انخرطت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولات لتقديم ضباط في الجيش الإسرائيلي إلى محاكمات دولية، وفي الدعوة إلى فرض المقاطعة على إسرائيل، وفي إيجاد حالة من نزاع الشرعية عن دولة إسرائيل!". وأصدرت "إم ترسو" في نهاية سنة ٢٠١٥ كراسة بعنوان "تقرير المدسوسين - ٢٠١٥"، وفيلمًا قصيراً، هاجمت فيهما المنظمات الحقوقية في إسرائيل وكشفت فيهما عن مبالغ تلتقتها هذه المنظمات من حكومات وصناديق أجنبية منذ سنة ٢٠١٢، ومن "الصندوق الجديد لإسرائيل" منذ سنة ٢٠٠٨، و"أموال فلسطينية تم التعهد بدفعها" منذ سنة ٢٠١٤. وقالت إن "هذا التقرير بحث جديد

يدرس ويلخص نشاط ٢٠ منظمة إسرائيلية تُعتبر في المجتمع منظمات يسارية، أو منظمات حقوق إنسان وفق المعطيات المتوفرة حتى سنة ٢٠١٥. ويُظهر هذا التقرير أن الحديث لا يدور حول هذا ولا ذلك، وإنما حول منظمات مدسوسين.

تأسست "إم ترتسو" في سنة ٢٠٠٦، واتسع نشاطها بعد عودة نتنياهو إلى الحكم في سنة ٢٠٠٩، ومنذ ذلك الوقت وهي تشكل جزءاً من جهود اليمين للسيطرة على الحيز العام الإسرائيلي، وتعريف الصهيونية من جديد بما يتلاءم مع التصور اليميني لدور الصهيونية في المرحلة الحالية، الأمر الذي يحتاج في رأيها إلى إعادة امتلاك الصهيونية من جديد، واحتكارها ضمن المفهوم اليميني الاستيطاني الجديد. وركزت هذه المنظمة عملها منذ تأسيسها على الحيز الأكاديمي، وشكل العمل في الجامعات وأمامها مركز النشاطات التي تقوم بها، ثم توسع عملها ليشمل أيضاً تصديدها لـ "حملات نزع الشرعية عن إسرائيل" في الداخل والخارج، كما تتصورها المنظمة. وتمارس هذه المنظمة نوعاً من الشريطية المعرفية على المحاضرين الإسرائيليين تصل إلى درجة مراجعة مضامين المساقات التي تُدرّس في الجامعات، والأدبيات النظرية المستعملة فيها، ووسعت من مفهومها لنزع الشرعية بشكل كبير، فحتى أنماط النقد الذي يوجهه إسرائيليون إلى السياسات الإسرائيلية أصبح يُعتبر في عرف الحركة "نزعاً للشرعية عن إسرائيل".

الطابع الحالي للنظام الإسرائيلي

إن الواقع الحالي في إسرائيل أمسى أقل ديمقراطية، وهو واقع يقترن أيضاً ببروز كثير من سمات نظام الحكم الفاشي على غرار: نزعة قومية متطرفة؛ استهتار بقيمة حقوق الإنسان؛ تحديد أعداء داخليين وأكباش فداء؛ نزعة عسكرية طاغية؛ وسائل إعلام مجنّدة ومهيمن عليها وامتثالية؛ هوس أمن الدولة؛ علاقة رؤوس الأموال بالسلطة؛ إضعاف المنظمات العمالية؛ قمع الحريات الأكاديمية؛ فقدان الثقة بسلطات الحكم وازدياد التعلق بالزعيم الأوحده.

ويشير اجتهاد إلى أن التغيرات الديموغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة، وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشددة دينياً) والدينية، أدت وتؤدي إلى تغيرات سياسية (عيران ياشيف، "دينية أكثر، ديمقراطية أقل"، "هآرتس"، ٢١/٢/٢٠١٥).

وفي ضوء آخر التطورات توالى اجتهادات أخرى نشير منها إلى ما يلي:

١ - في ١٣/١/٢٠١٦ ألغت محكمة حزب الليكود الانتخابات الداخلية لرئاسة هذا الحزب، والتي كان مقررًا إجراؤها في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٦، وقرر أعضاؤها بالإجماع أن رئيس الحكومة نتنياهو هو الرئيس المنتخب للحزب وسيبقى كذلك. وجاء قرار هذه المحكمة في إثر عدم وجود أي مرشح منافس لنتنياهو على رئاسة الحزب، وأشار في القرار إلى أن دستور الليكود ينص على أنه في حال عدم وجود أكثر من مرشح لرئاسة الحزب فإنه لا حاجة إلى إجراء انتخابات داخلية. وقبل هذا القرار، كانت لجنة الانتخابات المركزية في الليكود قد قررت أن تُجرى هذه الانتخابات من خلال بطاقتين: الأولى لنتنياهو، والثانية بيضاء، أي حتى ليس بطاقة "ضد" كي لا يتاح لأحد أن يقول "لا" ضد الزعيم القائم الوحيد.

وابتكر أحد المحللين الإسرائيليين في توصيف هذا الذي حدث مصطلح "النظام الديمكتاتوري"، مشيراً إلى أن الديكتاتوريات لا تقوم في المعتاد بين عشية وضحاها، بل إنها بصورة عامة تكون

مسيرة زاحفة، تتقدم بسرعة متفاوتة على مدى فترة ما، إلى أن تصل في مرحلة معينة، ومن دون أي إعلانات وطقوس، إلى النضج. وتابع يقول: "بعضنا لا ينتبه، وبعضنا الآخر لن يولي أهمية، وآخرون يعتقدون أن لا مفر، وكثيرون سيكونون ببساطة لا مباليين. ويخيل لي أننا وصلنا إلى ذروة في مسيرة كهذه، ومن المحتمل جداً أن نكون اجتزنا نقطة اللاعودة. نحن في مرحلة حتى الأمور الظاهرية باتت زائدة فيها. والمرحلة التالية ستكون انتخاب نتنياهو زعيماً لليهود على مدى أيام حياته كلها، وبعد ذلك سيقول أنه يقرر خليفته (ابنه يائير مثلاً)، ونحن غير بعيدين عن هناك" (بن كسبيت، "تحيا الديمقراطية"، ٢٠١٦/١/١٢).

٢ - في أعقاب اتخاذ لجنة آداب السلوك في الكنيست في ٢٠١٦/٢/٨ قراراً يقضي بإقصاء أعضاء الكنيست الثلاثة من حزب التجمع الوطني الديمقراطي جمال زحالقة وحنين الزعبي وباسل غطاس بصورة مؤقتة عن جلسات الكنيست ولجانته، على خلفية الاجتماع الذي عقده هؤلاء الأعضاء مع عائلات فلسطينيين في القدس الشرقية، والذي جرى خلاله التداول بشأن السبل الكفيلة بتحرير جثامين أبنائهم الذين قُتلوا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية في أثناء ارتكابهم عمليات ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين، والتي قامت إسرائيل باحتجازها، رأى محرر الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس" أن إسرائيل قفزت درجة نحو ما سماه "النظام اليهودي-ديمقراطي" ذي النزعة التطهيرية (تسفي برئيل، "هكذا تُبنى اليهودية"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٢/١٠).

٣ - يعتقد الباحث وأستاذ الجغرافيا السياسية والقانونية أورن يفتاحيل أن تحليل الوضع الجيو-سياسي الناشئ في الضفة الغربية سيُظهر أن "الاحتلال لم يعد منذ زمن احتلالاً"، إذ لم يتم حسمه ولا إلغاؤه، وإنما تطوّر إلى المرحلة التالية: "سيطرة كولونيالية مدنية ومعها عملية أبارتهايد زاحفة في اتجاه جميع الأماكن الموجودة تحت سيطرة إسرائيل بين البحر والنهر". وبالنسبة إليه فإن على اليسار الإسرائيلي الذي يحارب هذا الوضع أن يتأقلم مع تغيير الواقع، وأن يتبنى مفاهيم جديدة فحواها: لا مزيد من "الاحتلال" الذي هو غير قائم، والذي يمكن بحد ذاته أن يكون قانونياً، وإنما "أبارتهايد" يتشكل أمام الأنظار وهو جريمة دولية خطيرة (أورن يفتاحيل، "لنُسم الأبارتهايد باسمه"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٢/٨).

٤ - يرى المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية أوري سافير أن جميع الإجراءات والقوانين التي تتسبب بتآكل الديمقراطية، تتم بشكل منهجي من جانب نتنياهو، وأنها أوصلت إسرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية (أوري سافير، "أي دولة؟"، "معاريف"، ٢٠١٦/٢/١٨). فضلاً عن ذلك، فإن النهج المسيطر على سياسة الحكومة هو النهج القومي - المسياني من خلال ممثليه الذين يشغلون حقائب وزارية مهمة مثل التربية والتعليم، والثقافة، والعدل، والأمن الداخلي، والهجرة، والسياحة، والتمثيل في الأمم المتحدة.

٥ - بالنسبة إلى البروفسور دانيال بلتمان المؤرخ المتخصص بدراسة الهولوكوست في الجامعة العبرية في القدس، فإن من يسيطر على مراكز القوة في إسرائيل في الوقت الحالي هو معسكر المستوطنين، "هآرتس"، ٢٠١٦/٣/١.

ويتبنى ناطقون من "اليسار الصهيوني" مثل هذه الأيديولوجيا الكولونيالية، وقد تجلّى ذلك مثلاً في مقالة نشرها الكاتب والأستاذ الجامعي غادي تاوب أخيراً بشأن حاجة الفلسطينيين إلى المحتل الإسرائيلي الذي يدافع عنهم في وجه الأمن الوقائي الفلسطيني و"حماس" و"داعش" (غادي تاوب، "الفلسطينيون لن يتخلوا عن الاحتلال بسرعة"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٢/١٨). ■